الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية العلوم الإنسانية+ والاجتماعية

قسم التاريخ

الجالية الأوربية في مصر وتأثيراتها الاقتصادية والثقافية خلال القرن التاسع عشر الميلادي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة: حرز الله جهيدة

إشراف الدكتور: مصطفى عبيد

السنة الجامعية : 1436هـ-1437هـ/ 2015-2016م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية العلوم الإنسانية+ والاجتماعية

قسم التاريخ

الجالية الأوربية في مصر وتأثيراتها الاقتصادية والثقافية خلال القرن التاسع عشر الميلادي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

- حرز الله جهيدة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. صالح لميش	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. مصطفى عبيد	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
د. مرزوق بتة	أستاذ محاضر –ب–	مناقشا

السنة الجامعية : 1436هـ–1437هـ/ 2015–2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد الحمد والثناء والشكر لله عز وجلّ الذي رسم لي طريق الصواب

ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بشكري الكبير إلى الدكتور الفاضل (عبيد مصطفى)

الذي كان لي نعم القائد والدليل وأنار لي درب العمل بتوجهاته

السديدة ونصائحه وإرشاداته القيّمة

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل لأختاي العزيزتين اللتين

لم تبخلا عليّ بشيء، وكانتا السند لي نوال وحياة

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

بدءا بالتشجيع والتحفيزات إلى الطبع

إلى كامل أسرة قسم التاريخ

جامعة مُحَمَّد بوضياف المسيلة

مقدمة

مقدمة:

إتسعت مساحة الإمبراطورية العثمانية في المشرق العربي بعد ضمها بلاد الشام 1516م ومصر1517م، فقد أدرك سليم الأوّل أنّ السيطرة على مصر تهمه نظرا لأهميتها نتيجة للموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به، فمصر تعد من أبرز الولايات التي خضعت للنفوذ العثماني إضافة إلى ذلك إبعاد الخطر البرتغالي المحدق بالمنطقة والمهدد لمنافذه الإستراتيجية. وقد انتهجت الدولة العثمانية دبلوماسية معينة اتجاه الدول الأوروبية طوال فترة ازدهارها وقوتها إلى غاية نهاية القرن 18م، وبداية القرن19م، حيث بدأ الضعف يدب في الدولة العثمانية بينما كانت الدول الأوروبية في عز تطورها، ومنذ أواسط القرن 16م، بدأ اهتمام الغرب الأوروبي بالمشرق العربي عموما منذ الحروب الصليبية، ثم مع نهاية القرن 18م بمصر خصوصا لأنّها منطقة ذات أهمية اقتصادية وموقع استراتيجي هام، ممّا أدّى إلى توافد الجاليات الأوروبية بشكل كبير على البلاد العربية، وكان لهذه الجاليات أثرها البالغ والكبير على مصر سواء من الناحية الإقتصادية والثقافية.

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة في التعريف وكشف أهم الجاليات الأوروبية الوافدة إلى مصر خلال القرن 19م.
- تسليط الضوء على الدور الذي قامت به الجاليات الأوروبية في مصر وأهم التأثيرات التي أحدثتها في مختلف الجوانب الإقتصادية والثقافية.
- كشف الغموض عن جوانب مهمة من هذا الموضوع ومعرفة مختلف حيثياته.

إشكالية الموضوع:

ولذا كانت إشكالية الموضوع كالتالي:

- الجاليات الأوروبية الوافدة على مصر خلال العهد العثماني ومظاهر التأثير الذي أحدثته بها لاسيما في ميداني الإقتصاد والثقافة.

وبسطناها تحت إشكاليات فرعية كانت كالتالي:

- ما هي أهم الجاليات الأوروبية الوافدة على مصر في القرن19م؟
- وفيما تجلت تأثيراتها على مختلف الجوانب الإقتصادية والثقافية؟
- ما هي الأسباب التي أدّت بالعثمانيين إلى ضم مصر؟
- ما هي أهم الإمتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانية للجاليات الأوروبية بالمنطقة؟
- ما مدى تأثير هذه الإمتيازات على مصر؟
- وما مدى مساهمتها في توافد الجاليات الأوربية على مصر؟

خطة الموضوع :

وقد اعتمدت في عملي هذا على خطة تتكون من: مقدمة وثلاثة فصول:

الفصل الأوّل بعنوان مصر تحت الحكم العثماني ، يندرج تحته مبحثين، المبحث الأوّل يحمل عنوان:دخول العثمانيين إلى مصر،تناولت فيه كيفية دخول مصر تحت الحكم العثماني وأهم الأسباب التي أدت إلى ذلك ، أمّا المبحث الثاني فهو بعنوان:النظام الإداري العثماني بمصر، تطرقت فيه إلى أهم الترتيبات الإدارية في عهد سليم الأوّل، محمد علي والخديوي إسماعيل باشا.

أمّا الفصل الثاني بعنوان الحياة العامة للجاليات الأوروبية في مصر، يندرج تحته مبحثان تطرقت في المبحث الأوّل للجاليات الأوروبية من حيث الجنسيات، أمّا المبحث الثاني فهو بعنوان الحياة الإدارية والإقتصادية للجاليات الأوروبية في مصر.

أمّا الفصل الثالث فهو بعنوان: تأثير الجاليات الأوربية في مصر، يندرج تحته مبحثان:

المبحث الأوّل بعنوان الآثار الإقتصادية للجاليات الأوروبية في مصر، أمّا المبحث الثاني فهو بعنوان: الآثار الثقافية للجاليات الأوروبية في مصر.وختمتها بخاتمة دون أن ننسى الإشارة إلى قائمة المصادر والمراجع.

المنهج المستخدم:

وقد اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي في وصف مصر من الناحية الجغرافية ودخولها تحت الحكم العثماني، وذكر الحياة الإقتصادية للجاليات الأوروبية والمنهج التحليلي لتحليل أهم الترتيبات الإدارية للدولة العثمانية في مصر وأثر الجاليات الأوروبية على الجانب الإقتصادي والثقافي.

نقد المصادر والمراجع:

وقد اعتمدت في القيام بهذه الدراسة على مجموعة من الكتب والمراجع أهمّها: عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل "تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر" وجرجي زيدان "مصر العثمانية" في معرفة طريقة دخول مصر تحت الحكم العثماني وأهم الأسباب التي أدت إلى ذلك، إضافة إلى صلاح أحمد هريدي علي "الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العهد العثماني" في معرفة أهم الإمتيازات الأوروبية في مصر، والحياة الإقتصادية لهذه الجاليات.

الصعوبات:

وأهم الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة هي قلة المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع.

التشكرات:

وفي الأخير أتقدم بالشكر للدكتور مصطفى عبيد الذي ساعدني في إنجاز هذا العمل ولكلّ من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد.

الفصل الأوّل: مصر تحت الحكم العثماني

- **المبحث الأوّل: دخول العثمانيين إلى مصر**
- **المبحث الثاني: النظام الإداري العثماني بمصر**

المبحث الأول: دخول العثمانيين إلى مصر

أسبابه: ثمة أسباب دفعت العثمانيين للاتجاه نحو الشرق نذكر منها:

1. الخطر البرتغالي المحدق بحدود الشرق العربي والمهدد لمنافذه الإستراتيجية وهو الخطر الذي رأى العثمانيون أنّهم أجدر بالتصدي له لحماية الأماكن المقدسة.
2. الصراع القائم آنذاك بين المماليك والعثمانيين حول إمارة البستان أو ذي القادر عند الفرات الأعلى.
3. توتر العلاقات العثمانية المملوكية والسبب أنّ المماليك آووا الأمير جم ابن محمد الثاني الثائر ضد السلطان العثماني.
4. إضافة أن العثمانيين أثناء صراعهم مع الصفويين لم يتلقوا دعما من قبل المماليك.
5. شخصية سليم الأوّل الذي كان طموحا وقويا أراد أن يتبع نفس الإستراتيجية التي أرساها أسلافه وهي تكوين إمبراطورية إسلامية كبرى في المشرق والمغرب.
6. إحكام السيطرة على جميع الطرق البحرية والبرية وضم الولايات العربية الغنية بالموارد الإقتصادية. [1]

[1]-أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1516-1916)**، مصر العربية للنشر، القاهرة، 2002، ص 25-26.

دخول مصر تحت الحكم العثماني:

حين خرج الغوري في حملته إلى الشام ترك طومان باي نائبا عنه في حكم مصر وكان السلطان سليم يأمل أن تؤدّي معركة مرج دابق إلى استسلام نائب السلطان المملوكي في مصر دون قتال فأرسل إلى طومان باي يطلب منه الإعتراف بالسيادة العثمانية وأن يكون نائبا في حكم مصر، وكان طومان باي يدرك أن فلول جيش المماليك المنهزم لا تقوى على مواجهة العثمانيين لكنّه رفض عروض سليم وحاول بذل جهوده لتعزيز قوة دفاع البلاد، فاشترى من البندقية أسلحة وأقام خط دفاع عند الصالحية وذلك لعرقلة الزحف العثماني جنوب مصر وداخل حدودها، غير أن العثمانيين استولوا على غزة ثم أحرفوا جنوبا مخترقين جنوب سيناء. [1]

فلما بلغ طومان باي تقدم العثمانيين إلى هذا القدر عاد بجيشه لمهاجمتهم من الوراء فالتقى الجيشان في سهل قرب بركة الحج يوم الجمعة 29 ذي الحجة سنة 922هـ/1516م، واقتتلا طويلا لكن الغلبة كانت للعثمانيين، ففر المصريون للقاهرة وعسكر العثمانيون في الروضة، فجمع طومان باي عددا كبيرا من العربان بعد أن أرضاهم بالمال وهجم على

[1]-عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة، القاهرة، 1997، ص22.

معسكر السلطان هجمة اليأس فلم ينل منهم وطرا، فعاد إلى القاهرة على نية مواجهة الحصار وزاد في حصونها. [1]

واستحكامها وحصن القلعة تحصينا عظيما، وأقام في كل شارع وبيت طابية للدفاع وحمل السلاح كل من يستطيع حمله للدفاع عن الوطن. [2]

والتقى العثمانيون بجيوش طومان باي الذي خرج لمقاتلتهم عند الريدانية بصحراء العباسية بين المطرية والجبل الأحمر في جانفي 1517م، وأسفرت المعركة عن هزيمة طومان باي ودخول العثمانيين القاهرة، وعرض سليم على طومان باي حكم الصعيد تحت السيادة العثمانية لكنّه رفض وتمركز في الجيزة والمناطق المجاورة . [3]

ولما أتى طومان باي ورجاله إلى الجيزة، خرج إليهم السلطان سليم فجرت بينهما معركة وانهزم فيها طومان باي وبعث سليم يتعقبه حتى تمكن منه بالحية، فأتوا به مغلولا إلى السلطان سليم،وأمر أن تحل قيوده وسمح له بالحضور في إجتماعات كان يعقدها السلطان سليم للمداولة في أمر البلاد، فكان يسأله مسائل كثيرة تتعلق بأحوال البلاد الإقتصادية والسياسية والإدارية، ظلّوا على ذلك عشرة أيام، وفي اليوم العاشر رأى السلطان سليم أنّه لم يعد في حاجة لمشورة طومان باي فأمر بشنقه في 19 ربيع الأول سنة 923هـ/1517م، فعلقوه تحت رواق باب زويلة، وبقتل طومان باي انتهت دولة المماليك وأصبحت مصر إيالة عثمانية والسلطان سليم أول من خطب على منابرها. [4]

---

[1]-جرجي زيدان، **مصر العثمانية**، دار الهلال، الإسكندرية، 1994، ص87.

[2]-جرجي زيدان، نفسه ، ص 87.

[3]-عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص23.

[4]-جرجي زيدان، المرجع السابق، ص93-95.

المبحث الثاني: لمحة عن النظام الإداري العثماني بمصر

قبل أن يغادر السلطان سليم الأول مصر اتخذ بعض التدابير المهمة منها أنّه عين خاير بك المملوكي حاكما على مصر، وترك بها حامية عثمانية مكوّنة من أربعة آلاف جندي مكونة من قوات الروملي والأناضول والإنكشارية، وفي اليوم الموالي عقد السلطان سليم مجلسا تم فيه تحديد أسماء الأمراء لمعاونة خاير بك لإدارة البلاد. [1]

كما اتخذ السلطان سليم بعض التدابير الخاصة بالضرائب والأموال الأميرية والرزق. [2]

لقد كانت غاية الفتح العثماني هي الإبقاء على الوضع السائد في مصر شريطة تقديم الطاعة ودفع الإتاوات للسلطات العثمانية والدعاء للسلطان في المساجد كتعبير عن الولاء له وقد عمد العثمانيون لتأمين ذلك من خلال إيجاد توازن بين السلطات في الحكم، ورغم أنّ الوالي العثماني يمثل أعلى سلطة في الولاية . [3]

---

[1]-محمد بن أبي السرور البكري، **الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1998، ص 5-6.

[2]-"هي عبارة عن مساحات واسعة من الأرض، منحها السلاطين العثمانيين إلى بعض الأهالي حيث أصبح حق التصرف فيها بكافة الوجوه لهم". ينظر: (محمد بن أبي السرور البكري، المرجع السابق، ص147).

[3]-أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص89.

فقد وازن سلطته أو بالأحرى حد منها وجود آغا[1]الإنكشارية والقاضي والمفتي والدفتردار[2] الذين كانوا يعينون مباشرة من قبل السلطان وهكذا كان باشا مصر ووالليها نائبا عن السلطان في مزاولة سلطته العليا بالقاهرة، وكانت أهم وظيفة له مراقبة تنفيذ الأوامر وإرسال الخراج إلى عاصمة السلطان، وهو يرأس الديوان الذي يساعده في الحكم ويصر الأوامر التنفيذية للفرمانات كما كانت تتراوح مدة ولاية الوالي بين سنة وثلاث سنوات وقد تقلب على ولاية مصر مائة وال.

لقد كان السلطان يعتبر مصر ثاني ولاية أهمية في الدولة العثمانية بعد ولاية المجر فنظرا لأهميتها كان يختار عليها ولاة من الأشخاص الأكفاء ممّن تقلبوا في مناصب رئيسية في حكم الأقاليم أو في البلاط العثماني أو في منصب الصدارة العظمى، وفي عهد قوة الدولة العثمانية استطاع الباشاوات أن يحكموا مصر طبقا لتقاليد الحكم العثماني وحفظوا هيبة السلطان و كان نفوذهم موقرا. [3]

[1]-"كلمة تركية وتطلق في تركيا على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة و المقصود هنا بالآغاوات: قواد الفرق العسكرية". ينظر: (محمد بن أبي السرور البكري، المرجع السابق، ص 76).

[2]-"شخصية عثمانية عين لرئاسة الإدارة المالية في مصر، وكان يمثل قائم مقام الباشا في بعض الأحيان، وقد كان يعين بمرسوم صادر عن السلطان". ينظر: (محمد بن أبي السرور البكري، المرجع السابق، ص90).

[3]-أحمد زكرياء الشلق، المرجع السابق، ص 89-90.

لم يهتم السلطان سليم لراحة الأهالي بقدر ما التفت إلى ما يضمن له ولاء مصر، ومن هذا التنظيم تمكن من إبقاء الديار المصرية تحت تصرفه، غير أنّ هذه القوانين التي وضعها السلطان أهملت فيما بعد ممّا أدّى إلى تراجع هيبة الدولة العثمانية وسيطرتها على مصر وأخذت البكاوات المملوكية تتقوى حتى فاقت بقوتها الدولة العثمانية، فآل الأمر والنهي في الحكومة لهم وصارت كلمتهم هي النافذة وانفردوا بالتصرف في شؤون الدولة، إضافة إلى الذل والإهانة التي لحقت الأهالي فهاجر الكثير منهم إلى الديار الشامية والحجازية. [1]

أيّد العثمانيون كل رئيس له القدرة في إقامة حكومة مستقرة، ويقدم الجزية للباب العالي فالسلطان سليم احتفظ بالمماليك كعنصر هام في إدارة البلاد، فترك الموظفين في مناصبهم إضافة إلى أنّه عفا عن البقية منهم، كل هذا سيترك آثاره على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية. [2]

أمّا في عهد محمد علي باشا فقد قسمت مصر إلى سبع مديريات وكل مديرية إلى عدة مراكز وكل مركز إلى عدة أقسام وكل قسم إلى عدة نواحي، ومحمد علي هو أوّل من سمى رئيس المديرية مديرا. [3]

---

[1]-محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، دار الجيل، بيروت، 1977، ص77.

[2]-محمد حسن العيدوس، **تاريخ العرب الحديث**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2001، ص 147.

[3]-إلياس الأيوبي، **تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيا باشا**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012، ص90.

ورئيس المركز مأمورا ورئيس القسم ناظرا ورئيس الناحية شيخ البلد وأوجد فيها إلى جانب شيخها مستخدم سماه الخولي، وكان المدراء كلهم أتراك أو مماليك، أمّا في عهد الخديوي إسماعيل باشا فقد قسم مصر إلى ثلاثة أقسام كبرى: البحري، المتوسط والصعيد وقسم هذه الأقسام إلى أربع عشرة مديرية وثماني محافظات وحافظ على تقسيم محمد علي للمديريات والمراكز كما أنشأ وظائف: المفتشين ورؤساء مفتشي الأقاليم وعهد رئاسة النواحي إلى العمدة بدلا من شيخ البلد. [1]

[1]-إلياس الأيوبي، المرجع السابق، ص93.

الفصل الثاني: الحياة العامّة للجاليات الأوربية في مصر

- **المبحث الأوّل: الجاليات الأوربية من حيث الجنسيات**
- **المبحث الثاني: الحياة الإدارية والاقتصادية للجاليات الأوربية في مصر**

المبحث الأوّل: الجاليات الأوروبية من حيث الجنسيات

تميز القرن التاسع عشر بوضوح السياسة الإستعمارية الأوروبية، وقد انطلقت الدول الأوروبية للإستعمار تحت ستار البعثات التبشيرية أو الشركات التجارية أو المستكشفين ومن ثمة حدثت منافسة بين الأوروبيين من أجل الفوز بمناطق نفوذ أو سيطرة أو امتلاك الأرض بمصر وقد كان هذا التنافس أساسا بين فرنسا وبريطانيا. [1]

وبعدما استطاع محمد علي توطيد نفسه في الحكم،عين مساعدين من النصارى والأرمن واليهود لمساعدته ، وانتهج سياسة تقوم على عدم الإكتراث بالمسلمين المصريين وفتح المجال للتجار الأوروبيين على مصرعيه لدخول مصر والهيمنة على اقتصادها إضافة إلى إتاحة الفرصة لشركات أوروبية للتحكم في الإقتصاد. [2]

كما شجع محمد علي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر، فتكونت عدة بيوت تجارية أجنبية في المدن الرئيسية، وخصوصا ميناء الإسكندرية، ومن الظواهر الملموسة خلال القرن التاسع عشر ازدياد عدد الأجانب بمصر وذلك أنّ محمد علي كان يشجع التجار الأجانب على حساب التجار المصريين. [3]

---

[1]-رأفت الشيخ، **تاريخ العرب الحديث**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، القاهرة، 1994، ص180.

[2]-عيسى الحسن، **تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية**، ط2، دار الأهلية، الأردن، 2011، ص621-640-641.

[3]-محمد محمود السروجي، **دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، [د، د]، الإسكندرية، ص51-53.

وكذلك من أسباب هذه الزيادة تقدم تجارة مصر ومع أوربا في بعض المنتجات، وما ترتب عليه من إقبال التجار الأجانب على الإقامة في مصر حتى وصل عددهم نحو أربعين تاجرا سنة 1840م، وفي النصف الثاني من القرن 19م زاد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مصر في شكل مشاريع كبرى وقروض، واشتد تنافس كل من إنجلترا وفرنسا حول السيطرة على موارد البلاد.[1]

كانت فرنسا أوّل دولة غربية تحصل على امتيازات بأراضي الدولة العثمانية، وفيما بعد أصبحت هذه الإمتيازات نموذجا لإتفاقيات مماثلة مع انجلترا وهولندا وغيرها من الدول الأوربية وقد دخل الانجليز في منافسة للحصول على امتيازات. [2]

ولعبت الإمتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية والتي طبقت في البلاد العربية الخاضعة لها دورا خطيرا في تسهيل وقوع الشعوب العربية في قبضة الاستغلال

الاستعماري الأوروبي وأدّت إلى عقد معاهدات عديدة منها التي أقرت بحرية التجارة وفتح الطريق لدخول البضائع الإنجليزية إلى الأسواق العربية، وجاءت المعاهدات التي أبرمت على نمطها مع فرنسا وبلجيكا وبقية الدول الأوروبية لتسمح بدخول البضائع الأوروبية. [3]

---

[1]-محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص53.

[2]-خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحطاط**، ترجمة محمد م الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، لبنان2002، ص 213-216.

[3]-زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص23-24.

بدأ الاستعمار منذ أواخر حكم محمد علي وخاصة انجلترا وفرنسا اللتان كانتا تتنافسان على مصر كما ذكرنا سابقا وتهيئان نفسيهما للحصول على مصالح أكثر في مصر لكن مصالح كل منهما تختلف عن الأخرى، وكانت تطبع المشروعات بطابع هذه المصالح.[7]

بعد نهاية حكم محمد علي، دخلت مصر مرحلة تاريخية جديدة فتحت المجال للتدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية وخاصة انجلترا وفرنسا بفعل القروض المالية التي استدانها حكام مصر من الدولتين.[8]

ومثال ذلك مجيء السانسيمونيين[9]إلى مصر منذ سنة 1832م،وكانت جل اهتماماتهم مشروع قناة السويس، وشق طرق السكة الحديدية، وبناء الجسور،كما عملوا على التحكم في الثروة المالية من خلال إنشاء البنوك والمصاريف، وربطوا علاقة هامة بينها وبين الإشهار من أجل الوصول إلى القوة الإقتصادية، فنشروا المنافسة الحرة وامتلكوا الثروة وأسسوا للقرض واهتموا به كوسيلة للثراء وتحقيق المصلحة الخاصة فنادى أونفونتان بأن يكون لكل تخصص صناعي بنك يدعم منتجيه برأس المال الضروري فاتحين المجال أمام الحرية في عقد الإتفاقيات الصناعية.

من خلال ذلك ندرك أنّ الناظر للفكر السياسي الإقتصادي السانسيموني قد لايجد تأويلا لنشاطات الأشغال العمومية التي قاموا بها منذ مجيئهم إلى مصر إلاّ حرصهم.[10]

---

[7]-فوزي جرجس، **دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي**، العربي للنشر، القاهرة، [د، ت]، ص52.

[8]-زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، لبنان، 1910، ص352.

[9]-"مذهب أيد يولوجي ظهر في أوروبا مع مطلع القرن 19م على يد سان سيمون يقوم أساسا على المثالية والإشتراكية"ينظر: (مصطفى عبيد، **الفكر الإستعماري السانسيموني في مصر والجزائر(1833-1870)**، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013، ص29.

[10]-مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص32،31.

الشديد على أهمية بعث ثورة في الحياة الإقتصادية من خلال العمل على استغلال كل الثروات والبحث عن المجهول فساروا بأفواج من المهندسين المتطوعين في مصر وأنشأوا الشركات الكبرى، واستغلوا الثروات فهيئوا الجسور وعملوا على إنجاز القناة في مصر التي جعلوها على رأس اهتماماتهم الإقتصادية رغبة منهم في فتح المجال أمام التصنيع باعتبار أهمية القناة للنشاط التجاري والإحتياج إلى مراكز التموين والتسويق، ممّا يفتح المجال واسعا أمام حركة المواصلات وشق طرق السكة الحديدية، كما قرروا المشاركة في المشاريع الأخرى وكانت الإنطلاقة من المشروع الذي قرره محمد علي وهو مشروع بناء الجسور الذي كان منحه إلى المهندس الفرنسي لينان. [1]

أمّا في عصر الخديوي إسماعيل فقد ازداد تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر من خلال أنّ أوروبا نفسها شجعت إسماعيل على سياسة الإقتراض لأنّ ثروة مصر كان يضرب بها المثل وتكاثرت رؤوس الأموال وكان رجال المال وعملاؤهم يبحثون عن الأرض التي يستثمرون فيها رؤوس أموالهم فوفد كثيرون منهم في أوائل حكم إسماعيل باشا وأسّسوا فيها الشركات المختلفة ونزح الأجانب في الوقت نفسه إلى مصر بكثرة طلبا للرزق وكانوا من مختلف الجنسيات وساعدهم على ذلك ظهور وسائل النقل الحديثة من قاطرات و مراكب بحرية. [2]

وقد أخذت تنتشر منذ ذلك الوقت المصالح الأوروبية في مصر وكانت الديون من أخطرها على سلامة الدولة. [3]

---

[1]-مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص33-50-52.

[2]-محمد صبري، **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926، ص99-100.

[3]-محمد صبري، المرجع السابق، ص100.

أخذت الوفود الأجنبية التي جاءت لمصر في استثمار أموالها استنادا إلى الإمتيازات الأجنبية التي كانت تعفيهم من دفع الضرائب وتمنحهم الحق أن يحاكموا أمام محاكمهم، كما ظهرت خلال هذه الفترة تبعية مصر المالية والإقتصادية للأجانب.[12]

ورغم أنّ خلفاء محمد علي قد عملوا على تحديث مصر على النمط الأوروبي، لكّنهم صرفوا مبالغ كبيرة لم يكن باستطاعة مصر أن تدفعها من ميزانيتها على غرار المبالغ الممنوحة لمختلف الشركات الأوروبية، فقد أنفق في الواقع على مد السكك الحديدية 75 مليون فرنك بينما دفعت الحكومة المصرية 325 مليون فرنك كما دفعت الخزينة المصرية 2.5 مليون جنيه إسترليني لشركة البناء الأوروبية لغرض تشييد ميناء الإسكندرية بينما كلفته الفعلية 1.5 مليون جنيه إلى جانب عدة أمثلة مشابهة في سياسة الإنفاق للحكومة المصرية وكذا مصاريف قصر الخديوي ممّا شكل لديهم عجزا ماليا فعليا جعلهم يستدينون من الخارج ويكبدون بلادهم سياسة ستؤدي إلى إيجاد ذرائع للتدخل في شؤون البلاد.[13]

كما أنّ الجاليات الأوروبية قد نالت شأنا عظيما وبلغ عددهم سنة 1879م مائة ألف نسمة وظهرت في عهد إسماعيل باشا ما يعرف بالمحاكم القنصلية حيث انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترفه رعاياهم من جرائم كما أصبحت هذه المحاكم تفصل القضايا التي ترفعها رعاياهم على الأهالي والقضايا التي يرفعها الرعايا الأجانب ضد الحكومة. [14]

---

[12]-عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516-1966)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص328.

[13]-مفيد الزيدي، **المبسط في تاريخ العرب الحديث (1516-1916)**، دار المباهج، الأردن، 2004، ص101.

[14]-عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص232-233-236.

كما قام بإنشاء المحاكم المختلطة وهي محاكم قضاتها من الأجانب والمصريين من اختصاصها الفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب وافتتحت في جانفي1876، أصبحت هذه المحاكم تنظر في المنازعات التي تمس مصالح أي أجنبي، وجعلت رئاسة الجلسات للأجانب، وبالتالي فقد صار القضاء قضاء أجنبيا بكل معاني الكلمة كان الهدف من ورائها رعاية المصالح الأجنبية ،إنّ تدخل الدول الأجنبية في شؤون مصر المالية جاءت نتيجة القروض وكانت بداية ذلك بيع أسهم مصرفي قناة السويس لإنجلترا سنة 1875م.[15]

وقد بلغت هذه القروض سبعة عشر قرضا بين 1854م و1877م كانت من نصيب بريطانيا وفرنسا بشكل أساسي بقيمة 3.214 مليون فرنك، ويمكن اعتبار التسوية الدولية النهائية عام 1881م حول الإفلاس العثماني لعامي 1875م و1876م سببا أساسيا لتطوير السيطرة الأوروبية وخاصة الفرنسية والبريطانية في مصر والدولة العثمانية، فشجعت التنظيمات العثمانية وفسحت المجال أمام القوى المسيحية أن تحتل مواقع هامة في الهيكلة الإدارية الجديدة والأهم من ذلك تثبيت الإمتيازات القديمة للدول الرأسمالية الأوروبية وتوسيع إطارها في مجال الإقتصاد والخدمات الإجتماعية والتعليم واستفادت منه الفئات المسيحية في مصر كما أدّت إلى مزيد من تدخل الدول الإستعمارية مثل فرنسا وبريطانيا في مصر.[16]

[15]-عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص232-233-236.

[16]-محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص38-383.

وتجسدت في مجيء بعثة كييف–Caveديسمبر 1875م لفحص الحالة المالية ونتيجة لسوء الحالة المالية، اقترح الدائنون الفرنسيون إنشاء صندوق الدين في 02ماي 1876م، يتولّى إدارة هذا الصندوق أجانب ويشترط ألا تقترض الحكومة إلاّ بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق وهكذا أصبح بمثابة حكومة أجنبية داخل الحكومة إضافة إلى إنشاء الرقابة الثنائية في 18 نوفمبر1876معلى المالية المصرية من قبل مراقبان أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي، هذا الأخير لمراقبة المصروفات أّما الأول لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة.

كانت نتيجة كل ذلك إنشاء لجنة التحقيق العليا في 28 جانفي 1878م وذلك لفحص شؤون الحكومة المالية أعقب ذلك اتفاق كل من فرنسا وبريطانيا على إنشاء وزارة مختلطة يدخلها وزيران إنجليزي للمالية وفرنسي لوزارة الأشغال، أّدت الأزمة المالية إلى التدخل والتغلغل الأجنبي في شؤون مصر ممّا عبد لها الطريق لاستقرار الجاليات الأجنبية في مصر.[17]

وكانت هذه الحكومة موضع المقت الشامل وأطلق عليها المصريون إسم الوزارة الأوروبية و بفضلها أصبح الأوروبيون لا يسيطرون على شؤون مصر المالية فحسب بل وعلى إدارة البلاد أيضا.[18]

[17]–عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص237–240.

[18]–فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية**، ط8، دار الفارابي، لبنان، 1985، ص 221.

المبحث الثاني: الحياة الإدارية والإقتصادية للجاليات الأوروبية في مصر

الحياة الإدارية للجاليات الأوروبية

لم تكن غاية الأجانب في استثمار أموالهم في مصر الربح الباهر والسيطرة على اقتصاد البلاد فحسب، بل كانت غايتهم من ذلك تهدف إلى السيطرة على الأجهزة الإدارية للبلد، لتسهل لهم فيما بعد سهولة التحكم في مختلف الجوانب.[19]

وقد كان لهذه الجاليات قناصل يشرفون عليها ويحمون تجارتها ويرعون مصالحها،وكان لكل قنصل عدد من الأعوان والموظفين.[20]

وقد شهدت مصر تقلد العديد من الأجانب في مناصب الوزارة وقيادة الجيوش، وكان هؤلاء الأجانب يمارسون عملهم تحت سلطة الوالي، أّما فيما يخص الوزيران الفرنسي والإنجليزي فقدتم تعيينهما بناء على أمرحكومتيهما وذلك لرعاية مصالح بلديهما.

ولم يكن للخديوي إسماعيل باشا أي سلطة له عليهما كما أصبح الأجانب يعيشون داخل البلاد المصرية ولا سلطان للدولة عليهم،كما قامت الجاليات الأوروبية بإنشاء مكاتب بريدية في مصر بالسويس والإسكندرية.[21]

---

[19]-فوزي جرجس، المرجع السابق، ص63.

[20]-عبد الرحمان النجدي، **الحياة الإجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني**،مطبعة الشركة التونسية، تونس، 1988، ص223.

[21]-إلياس الأيوبي، المرجع السابق، ص120.

وقد منحت الدولة العثمانية الإمتيازات الأجنبية منذ فترة مبكرة وعقدت سلسلة من المعاهدات بين عامي 1453م و1854م مع الدول الأوروبية ضمنت لها حقوق ثابتة للأجانب وفقا لتلك الإمتيازات أصبحت كل جالية أوروبية تكون كيانا مستقلا،وقد طبقت تلك الإمتيازات على كل ولايات الدولة العثمانية.[22]

[22]-لطيفة محمد السالم،**الحكم المصري في الشام**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص263.

الحياة الإقتصادية للجاليات الأوروبية:

كانت جمهورية البندقية أولى الدول التي حصلت من قبل الدولة العثمانية على امتيازات وكانت الإمتيازات على شكل معاهدات ساهمت في تنظيم إقامة الأجانب في ولايات الدولة وقد حصل التجار الإنجليز وغيرهم من تجار الدول الأخرى على امتيازات مشابهة للإمتيازات التي حصل عليها البنادقة،وعليه فإن منح هذه الإمتيازات من جانب السلاطين العثمانيين للتجار الأجانب كان الهدف منه تنشيط التجارة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية.[23]

وقد تعددت أنظمة الجاليات الأوروبية اقتصاديا فقد عملوا في التجارة إضافة إلى احترافهم بعض الحرف، وقد كانت كل التجارة الأوروبية في أيدي المسيحيين الأوروبيين وقد كانت تعاملاتهم التجارية تتم إمّا مع التجار المحليين أو التجار الأوروبيين ومثال على ذلك تعامل التجار الفرنسيين مع التجار المحليين وتعاقدهم على توريد كميات من البن والسكر.

كما تاجر أبناء الجالية في الماشية والأغنام والجلود والأقمشة والكتان والقطن والحريركما تاجروا في الأواني الفخارية مثل القلل والنحاس وكذلك امتد نشاطهم التجاري لبيع وشراء المراكبو،[24] الملاحظ أن طريقة التعامل في ميدان التجارة كانت متعددة فنجد أنّ بعض التجار كان يعمل لحسابه الخاص سواء على مستوى صغير أو في حجم تجارة

---

[23]-إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص197.

[24]-صلاح أحمد هريدي علي، **الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العهد العثماني**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1989، ص30.

ضخمة، وكانت تسجل مختلفا لمعلومات المتعلقة بهذه التعاملات، فكانت تسجل ميادين تعاقد التجار ومختلف الخلافات التي تعترضهم مع الذين يتعاملون معهم. وقد تكونت بعض الشركات بين أهل الذمة من المسيحيين والتجارالأجانب.[25]

ونجد أيضا البيع بالأجل والبيع بالأقساط ويرجع ذلك لعدم قدرة المدين على الوفاء بمختلف إلتزاماته فنجد في بعض الأحيان مثلا يلجأ لإعطاء ممتلكاته نظير تسديد صفقة معينة، وهناك حالات لا يأخذ فيها البائع رهن و يتفق مع المشتري على الدفع بعد فترة معينة.

أّما البيع بالأقساط فيتم عندما يتأخر البعض عن الدفع وهذه الأقساط تكون إّما أسبوعية أو شهرية تكون محددة بثلاث أقساط إضافة إلى فائدة تأخير، وفي حالة وفاة المشتري بعد دفع بعض الأقساط فيلجأ البائع إلى مطالبة أولاده بالدفع.

وقد شهد قطاع التجارة للأوروبيين كثير من المنازعات مثال على ذلك تعرض المراكب للغرق ويطالب أصحاب البضائع في مثل هذه الحالة بالتعويض المناسب، كما نجد أّن الأوروبيين كان لهم دور في جانب آخر ألا وهو الإستيراد والتصدير وكانت هذه العمليات تتم وفق عقود تسجل بين الطرفين يذكر فيها مثلا شروط الدفع ونوع البضاعة[26]

---

[25]-صلاح أحمد هريدي علي، المرجع السابق، ص30-32

[26]-نفسه، ص35-37-39-42.

أما في مجال الإستيراد يستورد الفلفل الأسود والزنجبيل ،كما كان القناصل الأوروبيون يقومون باستيراد كميات من الخمور مع إعفائهم من الضرائب الجمركية.[1]

كما شارك الأوروبيون في النشاط المالي كالإقتراض وكانوا يقرضون الأهالي ويضمنون تسديد القرض عن طريق الرهن واشتغل الأوروبيون في مجال إقتصادي آخر هو نظام إيداع الأمانات وقد اتخذ أشكالا عديدة مثل النقود التي تودع وعند استلامها لا يكون لديه المبلغ المودع من الدينار الذهبي فيسلمهما يوازيه من العملات التي كانت تستخدم في تلك الفترة.أما الصناعات والحرف لتي احترفوها نذكر منها الخياطة والطب والصيدلة، وكل العمل يتم وفق عقد بين طرفين لمدة معينة وبأجر معين.[2]

[1]-صلاح أحمد هريدي على، المرجع السابق، ص42.

[2]-نفسه، ص47-53.

الفصل الثالث: تأثيرات الجاليات الأوربية في مصر

- المبحث الأوّل: الأثار الاقتصادية للجاليات الأوربية في مصر
- المبحث الثاني: الأثار الثقافية للجاليات الأوربية في مصر

المبحث الأول: الآثار الإقتصادية للجاليات الأوروبية في مصر الآثار الإقتصادية

كان لتوافد الجاليات الأجنبية للبلاد العربية الخاضعة للحكم العثماني دور في الإنطلاقة الإقتصادية التي عرفتها البلاد وهذا بسبب التسهيلات المشجعة التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب على أراضيها، أدّى نشاط الأجانب الإقتصادي إلى حركية في الإقتصاد العثماني في شتى ميادينه كما كان للجاليات الأجنبية أثر في تطور النشاط التجاري بعودة التجارة الخارجية للدولة العثمانية من خلال إحياء الطرق التجارية البرية القديمة التي كانت تربط المنطقة العربية بأقصى آسيا وإفريقيا، حيث عجت طرق الصحراء بالقوافل التي تنقل السلع والبضائع متجهة إلى مصر ومدنها الداخلية، وأمّا من جانب البحر فإنّ الموانئ العربية كميناء الإسكندرية عرف نشاطا كبيرا واكتظ بالمراكب والسفن وأخذت مصر تتصل ببلاد الشام من جهة ومن جهة أخرى أدّى ذلك إلى اشتهار عدّة مدن ومناطق وسيطرتها على التجارة الداخلية والخارجية في المشرق العربي. [1]

إن سياسة الإقتصاد المفتوح التي انتهجتها السلطنة العثمانية والتي كانت تسعى من ورائها إلى توفير موارد مالية لرفد خزينة الدولة وإرضاء حاجات السكان بمنح الإمتيازات التجارية للدول الأوروبية قصد تنشيط التجارة، فسياسة الإمتيازات التي تمادت فيها الحكومات العثمانية لم تنعش الإقتصاد العثماني بقدر ما خلقت فيه أزمات [2]

---

[1]-الغالي غربي، **دراسات حول تاريخ المشرق العربي والدولة العثمانية (1288م-1916م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص217.

[2]-إدريس الناصر رائسي، **العلاقات العثمانية الأوروبية**، دار الهادي، لبنان، 2007، ص336.

وأصبحت بذلك الإمتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية المقدمة من الدول العثمانية أداة لخدمة التطور الأوروبي وأضحى الأوروبيون المستفيدون من التجارة العثمانية وتدهورت بذلك القاعدة الاقتصادية للسلطنة. [1]

كما سهلت الإمتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب مزيدا من السيطرة الإقتصادية وأتاحت لهم حق امتلاك الأراضي والعقارات وخاصة من جانب بريطانيا إضافة إلى ازدياد شبكة المواصلات البرية والبحرية والتي تمثلت في إنشاء الخطوط الحديدية إضافة إلى إدخال سلعهم للبلاد المصرية دون أي رقابة ممّا أدّى إلى إضعاف التجارة والصناعة المصرية. [2]

كما أثرت الإمتيازات على اقتصاد الدولة فمنحت الكثير من الحقوق للجاليات الأوروبية كالإعفاء الكامل من الضرائب الجمركية الداخلية، الأمر الذي خفض أسعار البضائع وأضعف التجارة الداخلية والخارجية. [3]

وأدت القروض إلى جباية الضرائب من السكان وخاصة من الفلاحين لمدة تتراوح من تسعة إلى إثنى عشر شهرا وكانت عملية الجباية تتم عادة كرها بواسطة التعذيب كما ابتاعت المحاصيل منهم بأثمان بخسة. [4]

---

[1]-إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 336.

[2]-فوزي جرجس، المرجع السابق، ص67-73.

[3]-عبد المنعم إبراهيم الجمعي، **وثائق ونصوص في تاريخ الدولة العلية العثمانية**، [د، د] ، [د، ب] ، [د، ت]، ص371.

[4]-لوتسكي فلاديمير بوريسوفيتش، المرجع السابق، ص219.

إضافة إلى ذلك تحديد ملكية الأرض والتي ألحقت أضرارا بالفلاحين ولم يستفد منها إلاّ عدد ضئيل من الفلاحين وكان المستفيد الأكبر الملاك الذين ظهروا كطبقة منذ أواخر عهد محمد علي مما أدى إلى زيادة الديون على الفلاحين. [1]

كما لعب الأجانب دورهم من ناحية شراء الأراضي نذكر على سبيل المثال التاجر جريس اسطفانوس الذي استقر في قرية كفر اللاوندي وقام بشراء الأراضي في مختلف القرى المجاورة من العائلات والأسر، كما عرفت القرى المجاورة نشاط كبير للأجانب كمدينة المنصورة . [2]

إضافة إلى أن العجز المالي الذي وقعت فيه مصر والذي كان سببه القروض والذي اضطرها بقبول لجنة لفحص شؤونها المالية هذه اللجنة التي شهرت بأشكال وأساليب الإدارة المصرية وطلبت من الخديوي أن يتخلى عن إدارة شؤون الدولة ويعهد بها إلى مجلس وزراء مسؤول يساهم فيه الأجانب ليصبح بمثابة حكومة أجنبية داخل الحكومة، وبفضلها أصبح الأوروبيون لا يسيطرون على شؤون مصر المالية فحسب بل و على إدارة البلاد أيضا. [3]

كما كانت غاية السانسيمونيين في مصر جعل أنفسهم أداة لبناء الإقتصاد المصري من خلال الظفر بمختلف المشاريع كمشروع بناء الجسور الذي تم منحه للمهندس الفرنسي لينان.[4]

---

[1]-فوزي جرجس، المرجع السابق، ص80.

[2]-قيس جواد الغزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم ، [د، ب]، 2003، ص120.

[3]- لوتسكي فلاديمير بوريسوفيتش، المرجع السابق، ص220.

[4]-مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص52.

المبحث الثاني: الآثار الثقافية

وأمّا عن الآثار التي خلفتها الجاليات الأوروبية على المستوى الثقافي تتجلى في النشاط التنصيري الأجنبي في مصر بوضوح في القرن التاسع عشر وبصفة خاصة في عهد الخديوي محمد سعيد، وإن كانت بدايات الإرساليات في مصر جاءت على إثر تولية محمد علي باشا حكم مصر عام 1805م، حيث كان متساهلا للغاية بالنسبة لسياسة التسامح الديني وترك للنصارى حرية إنشاء كنائس دون الحصول على تصريح من الحكومة، ومن أوائل المنصرين الألمان الرحالة "جون أنتيس" و"جورج هنري وينجر" ولكن سرعان ما انحصر النشاط التنصيري الألماني لصالح الكنيسة المشيخية الأمريكية الإنجليزية والتي قررت بدء العمل التنصيري في مصر بداية من عام 1853م .

أمّا بدء النشاط التنصيري الإنجليزي كان له دور بارز فيما بعد في إرساء أولى قواعد العمل التنصيري في مصر من خلال إنشاء مجلة الشرق والغرب، ويتميز نشاط المنصرين الإنجليز بالتوسع الكمي لاعتمادهم سياسة فتح المدارس والتدريس لأبناء المسلمين ،أمّا الإرساليات الفرنسية فأنشأت المدارس والمستشفيات في أغلب مدن الوجه البحري والصعيد كمدرسة الفريز بالقاهرة 1854م. [1]

[1]-خالد محمد نعيم، **الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر (1756م-1986م)**، المختار الإسلامي للنشر، القاهرة، 1988، ص46.

آمن السانسيمونيون بالعلم والصناعة وكان أغلبهم مهندسون من خرجي المدرسة متعددة التقنيات بفرنسا ولذلك جعلوا من أولوياتهم تكوين المهندسين بمصر، من أجل ذلك اقترح أونفونتان على لينان في 09 مارس 1934م إنشاء مدرسة لتكوين المهندسين في منطقة القناطر، كما أقدم أونفونتان على تنظيم التعليم في مصر فقدم مقترحا إلى نائب محمد علي السيد سليمان باشا تضمن هذا المقترح إنشاء مجلس للتعليم العام ولجنة إستشارية للعلوم والفنون ولقي هذا المقترح قبول من قبل محمد علي، كما أمر محمد علي بتأسيس مدرسة المعادن سنة 1834م، وجعل على رأس إدارتها السيد لامبير، كما تولّى توماس أوربان وغرانال تعليم اللغة الفرنسية في دمياط و الخانكة كما أسس سانسمونيون مدرسة أبي زعل للطب بمدينة قنقا بمصر والتي تولى تأسيسها وإدارتها السيد كلو، أمّا في النشاط التعليمي الفلاحي حاول السانسيمونيون وعلى رأسهم طوشي بوفور وغيرهم سنة 1834م توجيه الفلاحة إضافة إلى إنشاء المدرسة الزراعية بنبروة سنة 1836م.

إضافة إلى اعتناق بعض المسيحيين الإسلام نذكر منهم توماس أوربان الذي غير اسمه إلى إسماعيل وماشيرو وحول اسمه إلى محمد أفندي وتزوج من إمرأة مسلمة وكذا لامبير الذي اعتنق الإسلام أيضا. [1]

[1]-مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص54-58.

وفي عهد محمد سعيد انتهج سياسة متساهلة للغاية مع الأجانب مما كان له الأثر البالغ في ازدياد حجم النشاط التنصيري في كامل البلاد. [1]

بالإضافة إلى إقامة مراكز خاصة للإرساليات وإنشاء الكنائس في القاهرة حتى بلغ 12 كنيسة منها كنيسة حارة السقايين، تأسست عام 1885م، كنيسة الفجالة 1889م، كنيسة حلوان كما عمل الإنجليز على تمكين الأقباط من أغلب الوظائف الحكومية أو كلّها حيث غدت أروقة دولاب الوظيفة الحكومية في مصر حقلا خصبا لنشاط الإرساليات الإنجليزية، وفي نفس الوقت بدأت الجمعية العامة لتبشير نشاطها عام 1899م، وأنشأت العديد من المعاهد الدراسية لها في السويس وطنطا.

أمّا الإرساليات الأمريكية في مصر فقد بدأ الإهتمام بها في مصر في الربع الأول من القرن 19 وكانت أول بعثة تنصيرية أمريكية بالقاهرة في 15 نوفمبر 1854م ومن أهم مراكز التنصير التي أنشأتها الإرساليات الأمريكية كلية رمسيس للبنات والجامعة الأمريكية بالقاهرة، إعتمد نشاط الإرساليات الأمريكية على إنشاء المدارس التنصيرية حيث كانت برامجها ذات طابع تنصيري الهدف من ورائها تعليم الإنجيل والتشكيك قي التاريخ الإسلامي والتقليل من شأن الحضارة الإسلامية الأمر الذي أدى إلى التأثير على منتسبيها. [2]

[1]-خالد محمد نعيم، المرجع السابق، ص136.

[2]-خالد محمد نعيم، المرجع السابق، ص136.

خاتمة

خاتمة:

كان لموقع مصر الإستراتيجي وإلهام دافع لاتجاه الدولة العثمانية نحو المشرق وضم مصر للخلافة العثمانية إضافة إلى الخطر البرتغالي المحدق بالمنطقة والمهدد لمنافذها الإستراتيجية فبعد أن أصبحت مصر إيالة عثمانية خضعت لتنظيم إداري معين.

وفي القرن19م ربطت الدولة العثمانية علاقات مع الدول الأوربية وكانت هذه العلاقات أكثر شدة تمثلت في شكل إمتيازات منحت للجاليات الأوربية في مصر هذه الإمتيازات منحت تسهيلات عديدة للجاليات وزادت من تغلغل الوجود الأجنبي في المنطقة، ممّا أدّى إلى توافد الجاليات الأجنبية بمختلف جنسياتها وباختلاف عروقها واستقرت بمصر وأصبح لها العديد من الحقوق مكنتها من تكوين حياة إدارية واقتصادية، حيث كان لهذه الجاليات قناصل وسفراء يشرفون عليها ويحمون تجارتها ويرعون مصالحها، وقد شهدت مصر تقلد العديد من الأجانب مناصب هامة كالوزارة و قيادة الجيوش.

كان لهذه الجاليات الأثر البالغ في المجال الإقتصادي حيث أدّت إلى إضعاف القاعدة الإقتصادية للدولة العثمانية، في البلاد الخاضعة لها من خلال انهيار المراكز الصناعية القديمة في البلاد العربية، واختفاء الكثير من الحرف والصناعات إضافة إلى سيطرتها على التجارة ممّا أدّى ذلك إلى تراجع تجارة الدولة العثمانية وتأثرها داخليا وخارجيا.

إضافة إلى تحطيم اقتصاد الإمبراطورية العثمانية وذلك من خلال إلغائها للنظام الضريبي العثماني على الأجانب هذا النظام القائم على حماية التجارة المحلية ضد المنافسة الأجنبية الأمر الذي أدّى إلى خفض أسعار البضائع.

أمّا في المجال الثقافي فكانت أهم التأثيرات إنشاء مدارس للتنصير وبناء الكنائس محاولة منهم للقضاء على الهوية المصرية والدين الإسلامي.

عمل السانسيمونيون على الاهتمام بالتعليم في مصر، فأنشأوا عدة مدارس كمدرسة لتكوين المهندسين في منطقة القناطر، كما قدموا العديد من المقترحات التي تخص تنظيم التعليم ومن هذه المقترحات إنشاء مجلس للتعليم العام،ولجنة استشارية للعلوم والفنون، كما تولوا تعليم اللغة الفرنسية في المدارس المصرية، وكان الهدف من ذلك هو تكوين فئة مصرية مثقفة على الطريقة الفرنسية تحكم البلاد.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. البكري محمد بن أبي السرور، الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1998.
2. فريد بك محمد،تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، 1977.

المراجع :

1. إبراهيم عبد الله عبد الرازق والجمل شوقي، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة، القاهرة، 1997.
2. إينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة: محمد م الآرناؤوط، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2002.
3. الأيوبي إلياس، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مؤسسة هنداوي، القاهرة،2002.
4. جرجس فوزي، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، العربي للنشر،القاهرة، [د، ت].
5. الجمعي عبد المنعم إبراهيم، وثائق ونصوص في تاريخ الدولة العلية العثمانية، [د، د]، [د، ب]، [د، ت].
6. الحسن عيسى، تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، ط2، دار الأهلية، الأردن،2011.
7. رائسي إدريس الناصر،العلاقات العثمانية الأوربية،دار الهادي،لبنان،2007.
8. زيدان جرجي، مصر العثمانية،دار الهلال،الإسكندرية،1994.

9. الزيدي مفيد،المبسط في تاريخ العرب الحديث(1516–1916)،دار المباهج،الأردن،2004.

10. السالم لطيفة محمد،الحكم المصري في الشام،ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.

11. السروجي محمود محمد،دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، [د، د]،الإسكندرية، [د، ت].

12. الشلق أحمد زكريا، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة(1516–1916)، مصر العربية للنشر، القاهرة، 2002.

13. الشيخ رأفت،تاريخ العرب الحديث،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، القاهرة، 1994.

14. صبري محمد، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926.

15. عبيد مصطفى،الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر(1833–1870)، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013.

16. الغزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط،ط2، الدار العربية للعلوم، [د، ب]، 2003.

17. عمر عبد العزيز عمر،تاريخ المشرق العربي (1516–1965)، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 2009.

18.العيدروس محمد حسن، تاريخ العرب الحديث، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001.

19. غربي الغالي، دراسات حول المشرق العربي والدولة العثمانية(1288–1916)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

20. قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، لبنان، 1910.

21.لوتسكي فلاديمير بوريسوفيتش، تاريخ الأقطار العربية، ط8، دار الفارابي، لبنان، 1985.

22. النجدي عبد الرحمان، الحياة الإجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، مطبعة الشركة التونسية، تونس، 1988.

23. نجم زين العابدين شمس الدين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المسيرة، الأردن، 2011.

24. نعيم خالد محمد، الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر(1756-1986)، المختار الإسلامي للنشر، القاهرة، 1998.

25.هريدي علي صلاح أحمد،الجاليات الأوربية في الإسكندرية في العصر العثماني،دار المعرفة،الجامعية، الإسكندرية،1989.

26.ياغي إسماعيل أحمد،العالم العربي في التاريخ الحديث،مكتبة العبيكان،الرياض،1997.

تم بحمد الله

الفهارس